اللون الأحمر يهيمن على المؤشرات في الجلسة الأخيرة

«البورصة» تحقق 22.6 مليون دينار أرباحا خلال التسعة أشهر الأولى من العام

■ الحميضي: النتائج الإيجابية التي نراها اليوم تعكس قوة النموذج التشغيلي والاستراتيجية الراسخة للشركة

حمد الحميضي

هبوط جماعي للمؤشرات

محمد العصيمي

■ العصيمي: تتمتع الشركة بقدر كبير من الثقة لدى المستثمر بالإضافة إلى مجال واسع للنمو

في اجتماع لأعضاء مجلس إدارتها في 10 نوفمبر 2020، اعلنت بورصة الكويت تحقيق أرباحاً بلغت 22.6 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والذي سجلت فيه الشركة أرباحاً بلغت 6.8 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 231%.

كما سجلت الشركة 108.6 فلس ربحية للسهم الواحد مقارنة عن ذات الفترة من عام 2019 حيث كانت ربحية السهم فيها 34.6 فلس، أي بزيادة قدرها 214%، في حين بلغ إجمالي أصول الشركة حوالي 99.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنفس الفترة من 2019 والتي بلغت 35.7 مليون دينار كويتي والذي شكل زيادة قدرها 178.4٪، بينما ارتفعت حقوق المساهمين من 29 مليون دينار كويتي في سبتمبر 2019 إلى 48.9 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، أي بزيادة قدرها 66.5%.

وفي الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، بلغ إجمالي العائدات التشغيلية 13.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنفس الفترة من 2019 حيث كان إجمالي العائدات التشغيلية 10.5 مليون دينار كويتي، أي بزيادة 25.9%، بينما بلغ إجمالي النفقات التشغيلية 6.1 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 5.47 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من 2019، والذي شكل زيادة 11.4%.

وتعليقا على الأداء المالي الإيجابي للشركة، قال حمد مشاري الحميضي، رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت: «سجلنا بحمد الله أرباحاً بلغت 22.6 مليون دينار كويتي، بزيادة بلغت 231% مقارنة بما حققناه في عام 2019 لنفس الفترة. ومن المؤكد أن النتائج الإيجابية التي نراها اليوم تعكس قوة عنصرين رئيسيين في البورصة، وهما النموذج التشغيلي والاستراتيجية الراسخة، بالإضافة إلى الملاءة المالية للشركة، الأمر الذي مكننا من مواجهة مختلف التحديات وتحقيق أداء مالي وتشغيلي استثنائي. كما أننا نتطلع للمضي قدماً نحو تنويع عملياتنا ومحافظنا الاستثمارية.»

تهدف استراتيجية بورصة الكويت إلى تنمية سوق المال المحلي بحيث يتمتع بسيولة ومصداقية عالية من خلال تطبيق مجموعة من التطويرات والمشاريع الهيكلية والتقنية والتي من شأنها تعزيز مكانة السوق إقليمياً وعالمياً.

وقد قامت بورصة الكويت بتنفيذ العديد من الخطوات لخلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال مواكبة الممارسات والمعايير العالمية، لتكون بذلك قد خطت بوضوح معالم مستقبل استثماري مشرق تكون فيه الكويت وجهة استثمارية إقليمية وعالمية، وتعتمد في ذلك على خطة من عدّة محاور نسعى لتحقيق رؤيتها وأهدافها، وذلك من خلال خلق قاعدة مصدرين جاذبة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، بالإضافة الى تطوير وطرح منتجات أكثر شمولية، وتطوير بنية تحتية وبيئة عمل بمعايير عالمية.

وأضاف الحميضي:» يعد إدراج بورصة الكويت في سوق المال الكويتي إنجازًا بارزًا للشركة، يتماشى مع استراتيجيتها الشاملة لتطوير نفسها لتصبح بورصة إقليمية بارزة ونموذجًا للنجاح للشركات الأخرى، سواء كانت مدرجة أو متطلعة الى الادراج في المستقبل.»

وكانت بورصة الكويت قد قامت مؤخرًا بإدراج أسهمها في السوق المالي المحلي، لتسجل ارتفاعاً لسعر سهمها بأكثر من 10 اضعاف في اول يوم تداول لها في السوق «الأول» في 14 سبتمبر الماضي. كما أن الشركة قد بادرت في 19 يوليو 2020 إلى زيادة حصتها في الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك عندما وقعت الشركة اتفاقية مع جهة خارجية للاستحواذ على 33.375 مليون سهم إضافي بقيمة حوالي 15 مليون دينار كويتي، مما أدى إلى ارتفاع ملكيتها إلى 50% من أسهم الشركة.

ويجدر بالذكر بأن سبب ارتفاع صافي الأرباح نتج جراء ارتفاع في الأرباح التشغيلية نتيجة لارتفاع الأداء التشغيلي للشركة، بالإضافة الى عملية الاستحواذ على الشركة الكويتية للمقاصة وتغيير صفة الملكية من شركة زميلة الى شركة تابعة مما نتج عنه تجميع البيانات المالية للشركة الكويتية للمقاصة عن الربع الثالث 2020 وإعادة تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المملوكة سابقا بنسبة 33.33% والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. كما أن هذه الارباح غير متكررة بطبيعتها.

ومن جهته، علق الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي على هذه النتائج قائلاً، «تظهر النتائج المالية لهذا الربع بأن الشركة تتمتع بقدر كبير من الثقة من قبل المستثمرين، بالإضافة إلى إظهار كفاءة الشركة وسعيها للتطور.»

كما أضاف: «تعمل بورصة الكويت اليوم وفق إطار عمل متقدم يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية والذي يوفر بدوره مجالا أوسع للنمو والتطور. كما بدأت الشركة باستكشاف مجالات أخرى للتوسع، وتحديداً بالاستحواذ على المزيد من الأسهم في الشركة الكويتية للمقاصة، الأمر الذي سيساعد بلا شك على تبسيط عمليات الاستثمار لجميع المشاركين في السوق، لا سيما مع الإدراج المرتقب في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. «

قدمت بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة مؤخرًا سلسلة من الإجراءات المؤقتة والدائمة استعدادًا للإدراج في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، والتي تضمنت تمديد فترة مزاد الاغلاق وجلسة التداول على سعر الاغلاق، بالإضافة إلى إدخال حسابات التخصيص. كما انه من المتوقع أن تتم إزالة قاعدة الأموال الجديدة على مستوى المستثمر في وقت لاحق من قبل الشركة الكويتية للمقاصة.

عملت بورصة الكويت منذ التأسيس على إنشاء بورصة موثوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما قامت الشركة بتنفيذ العديد من إصلاحات السوق وتقديم الكثير من المنتجات على مدى السنوات الثلاث الماضية ضمن خططها الشاملة لتطوير السوق.

تراجع جماعي للمؤشرات

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 73ر06 نقطة ليبلغ مستوى 5532ر45 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر30 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 231ر5 مليون سهم تمت عبر 14726 صفقة نقدية بقيمة 67 مليون دينار (نحو 234ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 17ر3 نقطة ليبلغ مستوى 4340ر43 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر40 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 117ر04 مليون سهم تمت عبر 4552 صفقة نقدية بقيمة 9ر3 مليون دينار (نحو 32ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 100ر09 نقطة ليبلغ مستوى 6132ر65 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 114ر4 مليون سهم تمت عبر 10174 صفقة بقيمة 57ر6 مليون دينار (نحو 201ر6 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 17ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4432ر03 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر40 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 83ر2 مليون سهم تمت عبر 3353 صفقة نقدية بقيمة 7ر6 مليون دينار (نحو 26ر6 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (السورية) و(الجزيرة) و(أجيال) و(عقار) أما شركات (وطني) و(بيتك) و(خليج ب) و(أعيان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (رماية) و(آبار) و(صكوك) و(ع عقارية) الأكثر انخفاضا.

تعكس مكانتها كشريك إستراتيجي موثوق لتوريد الغاز الطبيعي المُسال

«أدنوك» توقع اتفاقيات مبيعات طويلة الأجل مع «فيتول» و«توتال»

■ مركز «أدنوك» الافتراضي للطاقة يتيح التعرف على التقنيات والابتكارات الحديثة

مركز أدنوك الافتراضي للطاقة

وقعت شركة أدنوك للغاز الطبيعي المُسال اتفاقية مع شركة فيتول مدتها ست سنوات لتوريد 1.8 مليون طن سنوياً من إنتاجها لما بعد عام 2022، واتفاقية أخرى مع شركة توتال لمدة عامين لتوريد 750 ألف طن سنوياً من إنتاجها في عامي 2021 و 2022.

وتمثل هذه الاتفاقيات الجديدة تعزيزاً للعلاقات الوثيقة التي تجمع بين أدنوك مع فيتول وتوتال، حيث وقعت أدنوك في عام 2019 اتفاقية شراكة استراتيجية مع فيتول للاستثمار في شركة (في تي تي آي)، المالك والمشغل العالمي لمحطات التخزين. في حين تعتبر توتال، التي تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ حوالي 80 عاماً، أحد أقدم شركاء أدنوك الدوليين وصاحبة حصص في بعض من مشاريع المجموعة.

وقالت فاطمة النعيمي، الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك للغاز الطبيعي المُسال، خلال حديثها في مؤتمر ومعرض أبوظبي الدولي للبترول (أديبك): «يسعدنا التوقيع على هذه الصفقات التي تعزز شراكتنا مع فيتول وتوتال وتحقق فوائد قيمة وطويلة المدى لشركتنا ومساهمينا، حيث سنستطيع عبر تبني نهج التعاون والشراكات خلق فرص نمو جديدة لأدنوك وتعزيز القيمة من مواردنا للمساهمة في دعم مسيرة النمو في الدولة».

وأضافت: «تعكس هذه الاتفاقيات نجاح استراتيجيتنا التجارية في ظل هذه الظروف الاستثنائية، كما تؤكد الطلب المتنامي في الأسواق على الغاز الطبيعي المُسال الذي يسهل عملية الإنتقال إلى استهلاك الطاقة النظيفة، خاصة في العديد من الأسواق الآسيوية التي استطاعت بفضل الاعتماد على الغاز الطبيعي من تحقيق مكاسب بيئية كبيرة. ومن هذا المنطلق وباعتبارنا شركة تضع العملاء في المقام الأول، سوف نواصل تلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي المُسال كوقود رئيسي في مزيج الطاقة حالياً ومستقبلاً». وتشير التوقعات الحالية إلى نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بنسبة 5% سنويا خلال العشرين عاماً القادمة باعتباره من أنظف أنواع الوقود الأحفوري من حيث التأثير على البيئة وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة بالمقارنة مع المنتجات الأخرى. كما يعتبر الغاز الطبيعي المُسال من المنتجات المثالية التي تسرع عملية الانتقال إلى المرحلة المستقبلية من إنتاج الطاقة منخفضة الكربون ومساعدة الدول على تحقيق التوازن بين الطلب على الطاقة وأهداف الطاقة النظيفة.

وقال بابلو جالانت إسكوبار، رئيس قسم الغاز الطبيعي المسال في فيتول: «نحن سعداء بتوقيع هذه الاتفاقية مع أدنوك للغاز الطبيعي المسال التي تعتبر أحد شركائنا الرئيسيين في مجموعة من أعمالنا الرئيسية. ونحن في شركة فيتول للغاز الطبيعي المُسال على ثقة أن هذه الاتفاقية سوف تعزز قدرتنا على ضمان إمدادات مستدامة وآمنة من مصادر الطاقة إلى عملائنا حول العالم. » وقال توماس موريس أوريس، نائب الرئيس الأول للغاز الطبيعي المسال في توتال: «تساهم اتفاقية التوريد الجديدة هذه في تعزيز نمو ومرونة محفظة الغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة توتال، كذلك تقوي علاقتنا طويلة الأمد مع أدنوك للغاز الطبيعي المسال». وتعتبر أدنوك أول مصدر للغاز الطبيعي المُسال في منطقة الخليج العربي ومورداً موثوقاً للأسواق العالمية لأكثر من أربعة عقود. ولقد ساهمت النقلة النوعية التي قامت بها أدنوك خلال السنوات الأربعة الماضية في مواكبة تحديات قطاع النفط والغاز وظروف الأسواق المتغيرة، حيث استطاعت أدنوك للغاز الطبيعي المسال الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع قاعدة عملائها. وتعد اتفاقيات اليوم خطوة جديدة في مسيرة نجاح أدنوك للغاز الطبيعي المسال للتحول إلى استراتيجية تسويق تقوم على تعدد العملاء بدأت بها الشركة في أبريل 2019. واستطاعت أدنوك منذ ذلك الحين تغيير نموذج أعمالها وتوريد 90% من إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي المُسال لمجموعة من العملاء والوجهات في أكثر من ثماني دول في مناطق جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، بعد أن كانت تتوجه إلى عميل واحد في اليابان. وتنتج أدنوك للغاز الطبيعي المسال حوالي 6 ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المُسال من منشآتها في جزيرة داس قبالة ساحل أبوظبي، وتعد واحدة من أكثر منتجي العالم موثوقية للغاز المسال فائق التبريد. وتمتلك أدنوك الحصة الأكبر في ملكية الشركة بواقع 70% من مجمل الأسهم، في حين يمتلك الحصص المتبقية كلاً من ميتسوي وشركاه (15%)، وبي بي البريطانية (10%)، وتوتال الفرنسية (5 %).

مركز أدنوك الافتراضي للطاقة

على جانب اخر أعلنت «أدنوك» عن إطلاق «مركز أدنوك الافتراضي للطاقة»، الذي يعد منصة عبر الإنترنت تتيح للجمهور التعرف على التطور الكبير الذي تحققه الشركة في مختلف مجالات أعمالها. ويأتي الإعلان عن إطلاق المركز الافتراضي على هامش فعاليات معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول "أديبك" الذي يعقد افتراضيا هذا العام.

تم تصميم المركز ليوفر تجربة تفاعلية ثلاثية الأبعاد من خلال أربع قاعات افتراضية تعرض تاريخ أدنوك والمبادرات التي تنفذها لتكون نموذجاً مستقبلياً لشركات الطاقة الوطنية. كما يسلط المركز الضوء على النقلة النوعية التي بدأت بها الشركة منذ أربع سنوات، والتي مكنتها من تعزيز مرونتها وقدراتها التنافسية والمحافظة على استمرارية واستدامة أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية خلال الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم حاليا.

البنك التجاري يُجري اختباراته الدورية لنظمه التكنولوجية

البنك التجاري

في إطار إستراتيجية البنك التجاري الكويتي الرامية إلى تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة بما يمكنه من تقديم أعلى مستويات الخدمة لعملائه، فقد قرر البنك إجراء الاختبارات المقررة للوقوف على مدى كفاءة وجاهزية الأنظمة الاحتياطية تأكيداً لاستمرارية أعمال البنك في كافة الظروف. علماً بأن هذه الاختبارات من المقرر القيام بها يوم الجمعة الموافق 2020/11/13 اعتباراً من الساعة الخامسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً. وينوه البنك أن الأعمال والاختبارات المشار إليها قد يترتب عليها حدوث إيقاف مؤقت لبعض الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه.

ونحن في البنك التجاري الكويتي إذ نعتذر سلفاً من عملائنا الكرام عن أي إزعاج قد يتسبب لهم جراء إيقاف بعض الخدمات التي تتطلبها الاختبارات المنوه عنها، فإننا نتوجه إليهم بخالص التقدير على تفهمهم لمتطلبات تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات في البنك والتي تصب في النهاية في مصلحة العميل وتساعد البنك على تقديم أفضل الخدمات للعملاء في كافة الأوقات.